استعادة الأملاك العامة البحرية:
التحركات خلال انتفاضة ١٧ تشرين في سياقها التاريخي والمكاني

عبير سقسوق

معمارية وباحثة مدنية، من مؤسسي استوديو «أشغال عامة»، وعضو في ائتلاف الشاطئ اللبناني

مقدمة:

تشكل المنطقة الساحلية 8% من إجمالي مساحة الأراضي اللبنانية حيث تمتد على طول 210 كيلومتر وتشكل 33% من إجمالي المساحة المبنية في البلد[1] . يتعرض الشاطئ اللبناني لانتهاكاً لقانون الأملاك البحرية الذي يفرض المحافظة على وحدة الشاطئ وتواصله من الناقورة في الجنوب إلى النهر الكبير في الشمال كما المحافظة على الحق في الوصول الحر والمجاني للبحر الذي يمنحه القانون لكل المواطنيين والمواطنات دون استثناء[2]. ويشير نقيب المهندسين في بيروت المعمار جاد تابت أن 80% من الساحل اللبناني يعود للقطاع الخاص، ويؤكد الصحافي محمد زبيب في مقالته «المعتدون على البحر بالأسماء والتفاصيل» بأن الشاطئ اللبناني الذي يفترض به أن يمثّل مساحة مشتركة لجميع أبنائه وبناته يتعرض للتعدي على أملاكه بمعدل وسطي يبلغ 5.18 تعدّ على كل كيلو متر مربع أي 1141 تعدي منها 73 تعدّيا «مرخّصا» فقط أي أكثر من مليونين و535 ألفاً و788 متراً مربعاً ونحو مليونين و365 ألفاً و938 متراً مربعاً من الاحتلالات «المرخّصة». تشكل هذه الممارسات تعارضاً كبيراً مع المصلحة العامّة وبالتحديد منحها حق الانتفاع من الملك العام لبعض الأشخاص والجهات على حساب باقي المجتمع عبر مراسيم صادرة عن مجلس الوزراء تخالف الدستور[3] . علاوة على ذلك، تم تطوير ما يقدر بربع إجمالي مساحة ممتلكات الواجهة البحرية من قبل القطاع الخاص، كما يملك أصحاب رأس المال -والبعض منهم يشغل مناصب سياسية- واحد وثمانين بالمائة من مساحة الشاطئ اللبناني بين خليج جونيه ومطار بيروت الدولي ما يعادل حوالي واحد وخمسين كيلومتراً [4].

في هذا السياق، وعلى مدى العقود الماضية، تمحور النضال حول القضايا البيئية وإمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) كعنصراً رئيسياً في المشهد الأوسع للتحركات الإجتماعية في لبنان منذ التسعينات ومؤخراً المظاهرات الهادفة لوقف بناء منتجع الإيدن باي على شاطئ الرملة البيضاء في بيروت. فعلى الرغم من الأنظمة القمعية ومحاولاتها للحد من الوصول إلى المعلومات وتقييد التحركات ظهرت ديناميكيات جديدة للنضال البيئي حيث غياب المعلومات والإحصاءات لم يمنعنا من إدراك أننا حُرمنا من حقنا بالولوج الحر والمجاني إلى جزء كبير من شاطىء لبنان. يركز هذا التقرير على النضال والتحركات من أجل استعادة الملك العام، حيث يتنوع النضال وتتزايد عدد المنظمات غير الحكومية والحملات الناشطة، وخاصة تلك التي تركز على استعادة الملك العام البحري.

[1] MOE. (2004). Regional Assessment Report for Coastal Zone Management

[2] زبيب، م. (2012). المعتدون على البحر بالأسماء والتفاصيل. جريدة الاخبار.

[3] زبيب، م. (2012). المعتدون على البحر بالأسماء والتفاصيل. جريدة الاخبار.

[4] CDR. (1997). ECODIT and Institut d'Aménagement Urbain de la Région d'Ile de France, Regional Environmental Assessment Report on the Coastal Zone of Lebanon. Beirut.

الموانـئ والشـواطئ علـى طـول السـاحل.
المصـدر: ائتـلاف الشـاطئ اللبنانـي

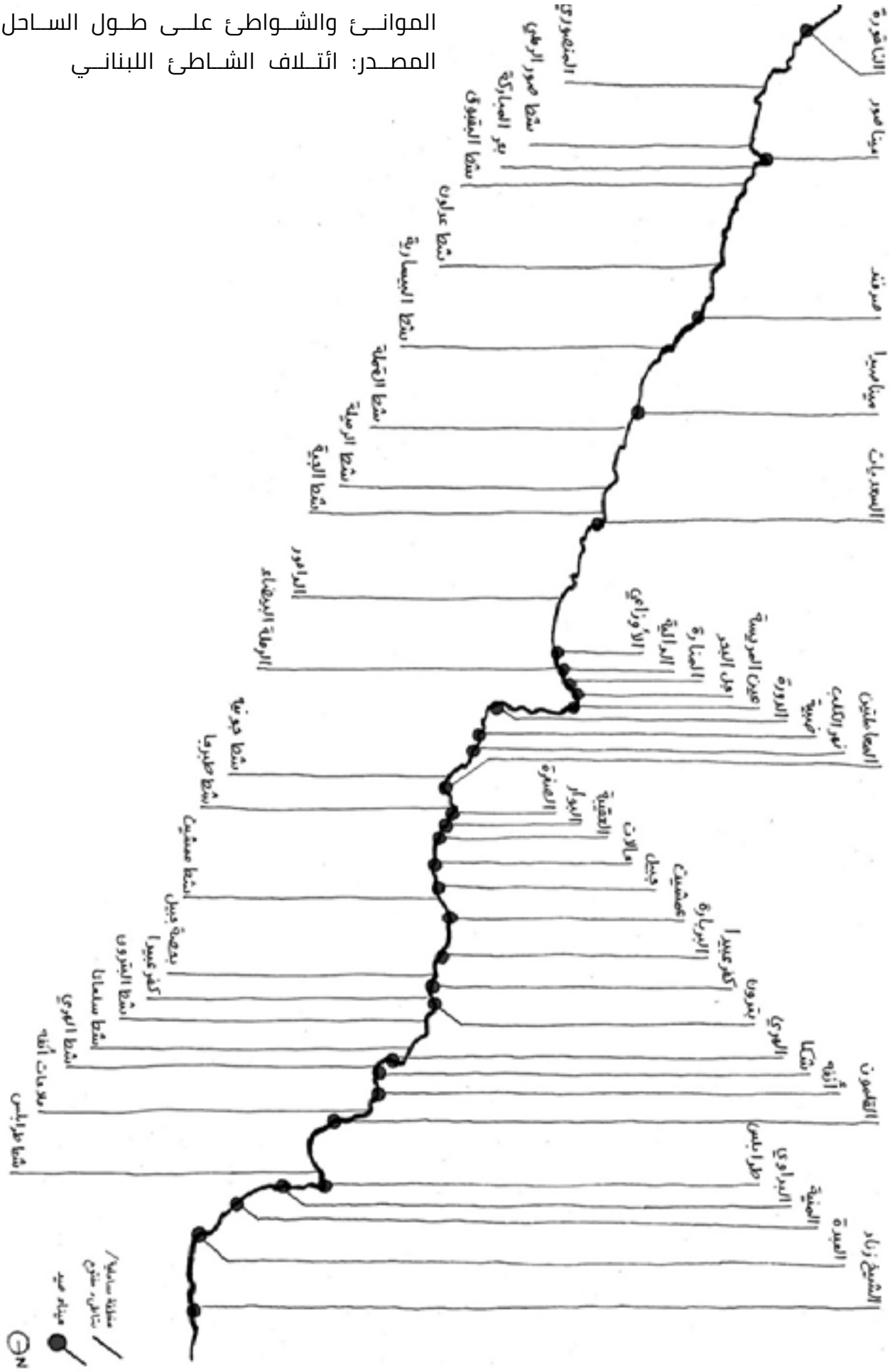

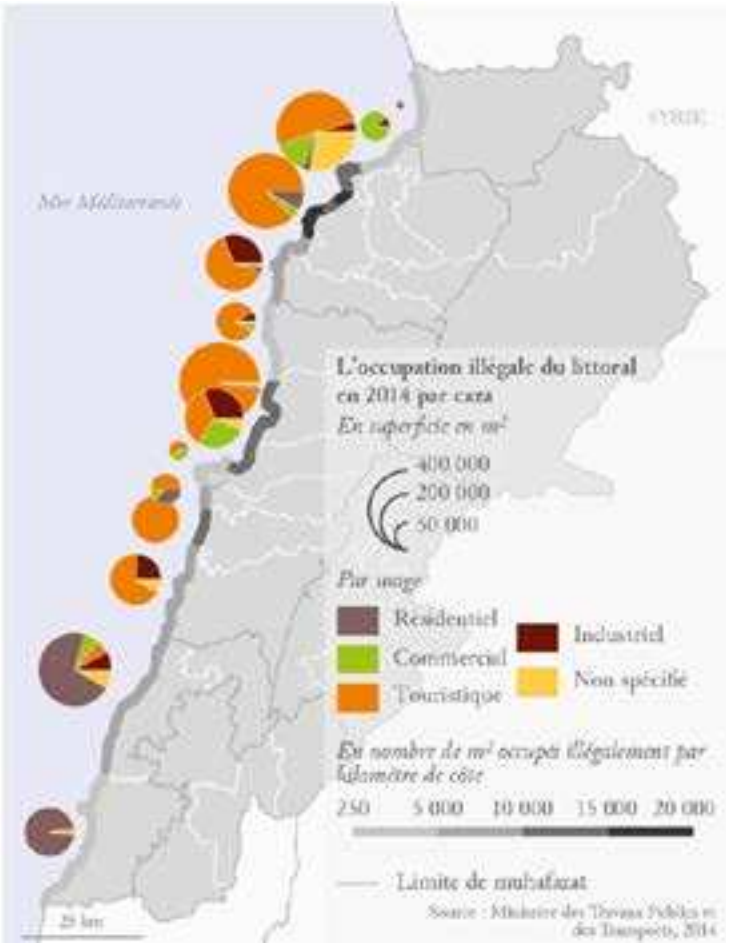

خريطـة التعديـات علـى الشـاطئ اللبنانـي. المصـدر: أطلـس لبنـان، إيريـك فـرداي وغالـب فاعـور

سياق عام عن الموضوع

لا شكّ في أن أغلب سكان لبنان يطمحون إلى واجهة بحرية مفتوحة وأملاك عامة مُتاحة لاستخدامهم الحرّ. ويتجلى ذلك في ممارساتهم، حيث أنّ عدداً كبيراً من الناس يزورون الشاطئ بانتظام ويستمتعون به على الرغم من حالات الإغلاق والتجهيزات العامة الضئيلة.

وبهدف تشخيص المشكلات التي يعاني منها الشاطئ اللبناني، لا بد من مقاربة شاملة للشاطئ تنظر إليه بشكل بعيد المدى وكامتداد طبيعي متكامل ذو مصالح وقضايا مترابطة ومتشعبة. بإمكاننا فهم التحديات التي تواجه الشاطئ اللبناني عبر المواضيع التالية، التي هي في الواقع قضايا متداخلة.

أولاً، الضرر البيئي الجسيم والتلوّث

الذي يطال الشواطئ اللبنانية الناتج عن إلقاء الصرف الصحي والنفايات (بما في ذلك الطبية منها) في البحر من دون معالجة، وازدياد عدد مكبات النفايات الموازية للشاطئ، وتموضع المسالخ والمصانع على مساحات شاطئية في مناطق عديدة، وانتشار الردميات الأسمنتية على كامل الساحل. كل ذلك وغيره أدى إلى جعل البحر مساحة موبوءة صحّياً وخطرة للاستعمال العام في كل المقاييس الدولية، كما أدى إلى إلحاق أبلغ الضرر بالتنوع البيولوجي الشاطئي والبحريّ وإلى انقراض انواع أساسيّة من النظم البحرية. ونتيجة سرقة الرمال وبناء المنتجعات الخاصة والحواجز البحرية وإغلاق المنافذ المؤدية إلى البحر، تم تشويه كامل الشاطئ اللبناني وتغيير معالمه.

ثانياً، قضايا المعنيين بالصيد وأولاد البحر وسُبل عيشهم:

مهنة الصيد في أزمة خانقة نتيجة الضرر البيئي من جهة وعدم تنظيمها من جهة اخرى. إنّ مشكلة الصيد البحري تتفاقم منذ أربعة عقود وأصبح عنوانها اليوم البؤس بسبب إهمال كل الوزارات لها، لاسيّما وزارة الزراعة المسؤولة عن الثروة السمكية. وهذا الإهمال يهدد بالقضاء على ما تبقى من المهنة المجبرة للتعايش مع الديناميت والسموم والشباك الممنوعة وعدم التقيد بمواسم الصيد وبأوقات التزاوج. المتضررون الأوائل من هذا الواقع المأساوي هم الصيادون أنفسهم. فالبحر هو جزء من تراثهم وتاريخهم، والثروة السمكية سبيل عيشهم. في دفاعه عن الشاطئ والبحر، يميّز الإئتلاف مهنة الصيادين باعتبار مصيرها مهدد أسوة بمصير الشاطئ، كما أنه يعتمد عليها باعتبارها إبنة الشاطئ وحارسة أوضاعه.

ثالثاً, التعدي على الأملاك العامة البحرية والمساحات المشتركة الموازية للشاطئ:

أسّست نهاية الحرب الأهلية لمحاصصة سياسية وطائفية جرى في ظلّها الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأملاك العامة البحرية. وفي العام ١٩٩٤ صدر قانون لتنظيم وتصحيح وضع الإنشاءات البحرية غير المرخصة, إلا أن المحاصصة السياسية حالت دون تطبيقه. منذ ذلك الوقت, لم تتعامل الدولة مع هذا الموضوع من باب أحقية الشعب في الاستفادة من الشواطئ أو حماية البيئة الساحلية, بل من منظور ضمان ربحية المرافق السياحية اللبنانية لفترة تضمن جدوى الاستثمار. ويكون على المستثمر الذي استغل المساحة الساحلية أن يدفع غرامة سنوية مقابل السماح له بتشغيل مرفقاً سياحياً. فلم تسع الدولة إلى إنهاء حالة الاستغلال غير الشرعي للساحل, بل الاستفادة من الدخل الضريبي الناجم عن هذا الاستغلال بشكل أكثر فاعلية. كما ويسجل على الدولة أنها وبدلاً من أن تتعامل مع مسألة احتلال الشريط الساحلي وفق القوانين المرعية, سعت إلى التعايش معها. الأمر الذي زاد في عدد المساحات المستغلة بشكل غير قانوني، بدءاً من العام ١٩٩١, بل وزيادة أعداد المنشآت والمرافق السياحية غير الشرعية.

من هنا, وخلال السنوات العشر الماضية, برز موضوع تدهور وغياب المساحات العامة وأفردت له الوسائل الإعلامية مساحات لم تكن تعطى سابقاً. وقد برز انطباع لدى العامة أن وعي بعض الناشطين والمنظمات غير الحكومية لهذا الموضوع هو أمرٌ مستجد. وقد يكون من المفيد الإضاءة على أن هناك سياقاً تاريخياً لهذا النضال عمره من عمر انتهاء الحرب اللبنانية رسمياً عام 1991. في ذلك العام, شغلت قضية لها أبعاد إنسانية أكثر منها بيئية أو اجتماعية اهتمام الناس ووسائل الإعلام. فقد بدأت شركة يملكها أحد المتمولين الجنوبيين بتركيب آلة لشفط رمال البحر على شاطئ صور الجنوبي المعروف اليوم بالشاطئ الشعبي والمحمية. وقد حظيت هذه الشركة بموافقة السلطات التي كانت حينها, كما اليوم, باستلام مباشر من قسم كبير من أمراء الحرب. ونتيجة لذلك – يكتب مدير جمعية الخط الأخضر علي درويش–

«تداعى بعض الناشطين من مدينة صور وآخرين من بيروت وجوارها إلى تحرك لحماية المساحة العامة في مدينة صور بشقيها الاجتماعي والبيئي (...) ما بدأ في صور آنذاك مع مجموعة لا يتجاوز عددها أصابع اليدين, تطوّر ليضم العشرات من الناشطين الذين عملوا بشكل دؤوب على حماية الحيّز العام من صور إلى بيروت وغيرها. فكان اللقاء من أجل المساحات الخضراء الذي ضم أكثر من 17 جمعية عملت على قضايا سباق الخيل وعقار في فردان وفي نهاية التسعينيات قضية شاطئ الرملة البيضاء حيث كان يتحضر لمشروع كبير باسم «مشروع ألفا» في وقتها.» [5]

ونظراً لضرورة توحيد قوى المنظمات غير الحكومية التي تسعى لحماية البيئة, قامت في العام 2012 إحدى عشرة منظمة بتأسيس «حركة لبنان البيئية» مع غيرها من

[5] علي درويش, المساحات العامة في لبنان: أكثر من عشرين عاماً من النضال, منشور ممارسة العام, 2015.

20 منظمة غير حكومية وأُطلقت الحركة، واليوم فهي تضم 60 منظمة غير حكومية.[6] وبدءاً من العام 2013، برزت «الحملة الأهليّة للحفاظ على دالية الروشة» من أجل العمل على حماية التنوع البيئي والواجهة البحرية كمساحات مشتركة في بيروت تحديداً دالية الروشة. نجحت الحملة في التشبيك مع المفكرة القانونية للتقدم بدعاوى قانونية للدفاع عن الموقع، كما قامت في إدراج الدالية على قائمة المراقبة لعام ٢٠١٦ للصندوق العالمي للتراث. وطبعاً آخرها كان الحملة الواسعة ضد إنشاء منتجع الإيدن باي وهو بناء خاص على أملاك عامة يتعدى على شاطىء الرملة البيضاء في بيروت.

ولأن هذه الاعتداءات تنتشر على طول الشاطئ اللبناني وهي ليست حالات منفصلة وإنّما حالة واحدة تستند إلى أدوات مماثلة، نشأ في العام 2017 «ائتلاف الشاطئ اللبناني» الذي يضم مجموعات وأفراد من مناطق متنوعة في لبنان على طول المنطقة الساحلية التي تشمل الشاطئ من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه، ويسعى الائتلاف إلى إعطاء طابع دائم للنضالات المتعددة لحماية الشاطئ، ووضع إطار مرجعي لها، يقويها ويحصنها.

[6] بحسب المواقع الإلكتروني للحركة البيئية.

الأحد 8 حزيران 2014	وقفة احتجاجية على الروشة
الأحد 15 حزيران 2014	للتلقي في الدالية الأحد 15 حزيران
الأحد 3 آب 2014	دالية الروشة للناس - الحفلة الموسيقية
السبت 21 آذار 2015	نوروز في الدالية بيروت
السبت 3 تشرين الثاني 2015	اخلاء سبيل: لقاء عام في الدالية مع موقوفي/ات الحراك الشعبي
الجمعة 16 تشرين الثاني 2015	إعتصام من أجل ميناء الدالية الأثري
الخميس 21 كانون الثاني 2016	رسالة وطنية مفتوحة لحماية شاطئ عدلون من أمام المتحف الوطني
الخميس 11 شباط 2016	إعتصام: إن أردت أن تعرف ماذا في عدلون، فعليك أن تعرف ماذا في الدالية
الإثنين 21 آذار 2016	نوروز في دالية بيروت
السبت 1 تشرين الثاني 2016	الشط للسباحة مش للاستباحة
السبت 26 تشرين الثاني 2016	إعتصام شعبي ضد التملك الغير الشرعي لشاطئ الميناء
الأحد 18 أيار 2017	يوم المشاهدة الثالثة: دالية الروشة وقصر حنين
الأحد 21 أيار 2017	مسيرة شموع من الرملة الدالية وعرض فيلم ولاد بيروت
الأحد 4 حزيران 2017	مهرجان الدالية: يوم المشاهدة الثالثة
الإثنين 11 أيلول 2017	وقفة لإستعادة البحر المنهوب
السبت 4 تشرين الثاني 2017	كرنفال لبحرنا
السبت 9 أيار 2018	زفة الريس، ليبقى الشط لكل الناس
الإثنين 25 حزيران 2018	إعتصام ومؤتمر صحافي حماية للشاطئ العام والأملاك العامة
الجمعة 7 أيلول 2018	تحرك البحرية
السبت 29 إيلول 2018	سيران على العقار الوهمي

بعد أيلول 2018 لم يتوقف النضال المدني لحماية الشاطئ اللبناني إلا شهد إنحرافاً في مساره، فإنتقل من مرحلة التحرك الميداني المباشر نحو اعتماد استراتيجية جديدة في النضال المدني، تركز هذه الإستراتيجية على الشق التقني القانوني كما السياسات العامة المرتبطة بالقضية دون تغيير الهدف، وبهذا يكون النضال قد اتخذ طابعاً أكثر تخصصية

التحركات خلال الانتفاضة لاستعادة الأملاك العامة البحرية

يوم ٢٣ تشرين الثاني -وفي ظلّ الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت مع انتفاضة ١٧ تشرين- تظاهر عددٌ كبيرٌ من الناشطات والناشطين في بلدة الناعمة الواقعة على ساحل الشوف، احتجاجاً على إقامة مشروعٍ استثماريٍ على شاطئ البلدة. المشروع الذي كان قيد الإنشاء والعائد لشركة جهاد العرب (شركة هبة العقارية ش.م.ل.) يغطّي حوالي ٧٠٠ متر من واجهة الناعمة البحرية، ويتضمّن أعمال ردمٍ للبحر وإنشاء مجمعٍ سياحي وسنسول.

في ذلك اليوم، بعد وصول المعتصمات والمعتصمين، توجّه موظّفو جهاد العرب إلى الموقع وعمدوا إلى قطع الطريق أمامهم. وعلى إثر ذلك، حضرت القوى الأمنية، فيما أحضر المعتصمون الخيام مصرّين على حقهم في التعبير، واستعادة الأملاك المُصادَرة والأموال المنهوبة، وإعادة ملف الأملاك البحرية إلى الواجهة، خصوصاً لجهة وقف وإبطال الرخص التي حصل عليها المرتكبون بفعل الفساد المستشري.

ونتيجةً لذلك، طلبت بعض مجموعات الانتفاضة من المتظاهرين التوجّه إلى الناعمة لمواجهة **«المتعهّد الأول جهاد العرب والداعمين السياسيين له، ودعم الأهالي الذين يدافعون عن حقهم في أرضهم بعد أن شرّعت السلطة بيعه واستغلاله وحرمتهم من حقهم الطبيعي.»** [7]

برز تحرّك أهالي الناعمة أمام ما يُعرف بـ «زيتونة باي الناعمة» في الأسبوع السادس من الانتفاضة، وسبقته تحرّكاتٌ عدّة لاستعادة الأملاك العامة البحرية في صور (١٨ ت١) والزيتونة باي في بيروت (٥ و١٠ ت٢) والإيدن باي في بيروت (٦ ت٢) وشاطئ طرابلس (١٧ ت٢). بالفعل، كان ملف استعادة الأملاك العامة على أجندة انتفاضة ١٧ تشرين، ورُبط باسترداد الأموال المنهوبة، وسط مطالباتٍ باسترجاع الأملاك البحرية المُعتدى عليها فوراً.

ماذا حصل بعد الاعتداء على المعتصمات والمعتصمين في الناعمة؟

مشاريع فوق الدولة والقانون

في تاريخ ١٥ آذار ٢٠١٤، تقدّمت شركة هبة العقارية ش.م.ل. باستدعاء طلب ترخيصٍ لإشغال أملاكٍ عامةٍ بحريةٍ متاخمةٍ للعقارَين ٥٧٦ و٦١١ من منطقة الناعمة العقارية على ساحل الشوف.

استطاعت الشركة المملوكة من جهاد العرب «متعهّد الدولة الأول»، وبالشراكة مع آل البساتنة المقرّبين من الحريري، أن تستحصل على ترخيص الإشغال في تاريخ ٦ حزيران ٢٠١٨، أي مباشرةً بعد الانتخابات النيابية، في خطوةٍ اعتبرها البعض «تسويةً للحسابات الانتخابية».

[7] من دعوة على صفحة فيسبوك «لبنان ينتفض».

ورُخّص للشركة بإشغال واستثمار مساحة ٧١٢٣٤ م٢ من الأملاك العامة البحرية من أجل إقامة تجهيزاتٍ رياضيةٍ وسياحيةٍ، ومطعمٍ، ونادٍ صحي، وجسرٍ فوق سطح المياه، وحدائق، ومرفأٍ خاصٍ للمراكب السياحية بسعة ١٥٠ قارباً ورصيف صيانة للمراكب. كما تضمّن المشروع تشييد ٥ فيلاتٍ وشاليهاتٍ (عدد ٥٠) على العقارَين المذكورَين وفق ما أعلن مدير المشاريع في الشركة.

تم التحضير للمشروع بسريةٍ تامةٍ وتعتيمٍ كامل، كأنّه هبط من علٍ ولم يعرف به أهالي الناعمة إلا بعد أن شهدوا غرز بلوكاتٍ إسمنتيةٍ عموديةٍ على شاطئ بلدتهم. أما المجموعات الناشطة المعنية بحماية الشاطئ، ففوجئت بنشر المرسوم في الجريدة الرسمية من دون خرائط مُرفقة، إلى جانب مرسومٍ مشابهٍ يقضي بالترخيص بإشغال أملاكٍ عامةٍ بحريةٍ في منطقة ذوق مصبح شمال العاصمة.

إلا أنّ الجمعيات لم تلتزم الصمت لمدةٍ طويلةٍ إزاء المخالفات الفادحة التي وردت في المرسومَين، فعمَدت جمعيّتا «الخط الأخضر» و«نحن»، نيابةً عن «ائتلاف الشاطئ اللبناني»، إلى تقديم استدعاءَين أمام مجلس شورى الدولة لإبطال المرسومَين في تاريخ ١٠ أيلول ٢٠١٨. واستند الادّعاء إلى أسبابٍ عدّةٍ عرضها الائتلاف خلال مؤتمرٍ صحافي عقدَه مع جمعية «المفكرة القانونية» طالباً دعم الرأي العام.

وعلى الرغم من أن منح رخص إشغال أملاكٍ عامةٍ بحريةٍ يقترن بضرورة صدور إفادةٍ عن المجلس الأعلى للتنظيم المدني، نظراً لكَون المشروع المنوي إقامته ذا صفةٍ عامةٍ وله مبرراتٌ سياحيةٌ أو صناعية، إلا أن مشروع الناعمة أُقرّ في مجلس الوزراء من دون عرضه على المجلس الأعلى لإبداء الرأي فيه، ما ضرب عرض الحائط بالإجراءات المتبعة.

لكن هذه المعلومة لا تُبرّئ المجلس الأعلى للتنظيم المدني من السماح والتمهيد لمشاريع استثماريةٍ كمشروع الناعمة على الشاطئ اللبناني، حيث كان المجلس الأعلى للتنظيم المدني قد وافق على تصميمٍ توجيهي للقسم الساحلي بموجب المحضر رقم ٢٠٠٣/٤٨، تضمّن حصراً -على امتداد الشاطئ- مناطق مصنّفةً سياحيةً وأخرى مخصّصةً للسكن الخاص الفاخر. هكذا، أطلق هذا التصميم التوجيهي رؤيةً لجذب النشاطات السياحية على الشاطئ، وشجّع انتقال ملكية العقارات الموازية له إلى مستثمرين ومتموّلين وشركاتٍ عقاريةٍ كشركة الهبة العقارية.

إذاً، قدّم ائتلاف الشاطئ اللبناني ادّعاءً ضد الشركة عام ٢٠١٨، لكن ذلك لم يُثنِ الشركة عن البدء بعملياتٍ الحفر بشكلٍ غير قانوني، قبل استكمال دراسة الأثر البيئي المطلوبة، مستبقةً قرار مجلس شورى الدولة. ما كان موقف أهالي الناعمة من المسألة؟ ولماذا لم يتحركوا حينذاك؟

المناطق تتحرّك دفاعاً عن أملاكها العامة: «الثورة كانت فرصة»

«المشروع بلّش بالـ ٢٠١٨، بس أول مرة نزلنا تحركنا ضده كانت خلال الثورة لأن كان فيه فرصة. مثل ما بتعرفي، الضيعة عنا

من مناصري تيار المستقبل. إذا عملنا شي ضد جهاد العرب، يعني ضد تيار المستقبل، ومن هون كان الحذر. وفيه شباب كمان من الضيعة موّظفهم جهاد العرب. بس بالثورة، كان فيه استعداد إن الناس تخرج من تحت غطاء تيار المستقبل. من سنتين ما كان ممكن ينعمل هيك تحرّك، إنما الثورة كانت فرصة».

بهذه الكلمات، تشرح الناشطة لينا فخر في مقابلة سبب عدم اعتراض الأهالي على المشروع سابقاً. هي جزءٌ من مجموعةٍ صغيرةٍ مؤلفةٍ من أفرادٍ مستقلين وآخرين منخرطين في الحزب الشيوعي، تنشط في البلدة وتحاول العمل في قضايا الشأن العام وتحقيق المصلحة العامة للبلدة. مع بداية الانتفاضة، شعرت المجموعة بوجود جاهزية شعبيةٍ لتحرّكٍ كهذا، وكان دافعها الأساسي الدفاع عن الملك العام.

تقول الناشطة: **«أول مرة تقدم المشروع على أنه سياحي وبعدين فيلات. رُدم البحر، وتسكّرت ساقية وانشفطت المي. وفيه خط سكة الحديد ضمن الأرض اللي عم يصير عليها المشروع. ولما المتعهد حسّ فيه ضغط، صار يصبّ البلوكات الباطونية داخل الموقع».**

حضّرت المجموعة الدعوة إلى التحرّك وتوجّهت بها إلى جميع أهالي المنطقة للمشاركة في مسيرةٍ تنطلق من البلدة إلى الشاطئ. لبّى الناس الدعوة **«لأن كانوا عم يتحرّروا من عباءة تيار المستقبل وبيعرفوا أن المشروع عم يضرّهم وياخذ منهم شطّهم».**

خلال التحرّك، حضر رئيس البلدية السابق، فوقع جدالٌ حادٌ وتدافعٌ بين المتظاهرين نتيجة رفض البعض مشاركته. تشرح الناشطة: **«ناس نزلوا كرمال الأملاك البحرية، وناس نزلوا ضد البلدية الحالية، أيّ ضد الفريق اللي حالياً بالبلدية -أيّ لتصفية حسابات. نحنا عنا مجلس بلدي واحد للناعمة وحارة الناعمة، مناصفة إسلام مسيحية. والرئيس مداورة، ٣ سنين عن كل منطقة وكل طائفة.»** وعلى الرغم من إصرار المعتصمين على تحميل مجلسَي البلدية الحالي والسابق مسؤولية الموافقة على المشروع إلى جانب جهاد العرب، أصرّت بعض الوسائل الإعلامية على إظهار التحرّك كاستهدافٍ طائفي، استثماراً للماضي الشائك الذي عاشته المنطقة.

والناعمة هي بلدةٌ ساحليةٌ تنقسم إلى حارتين أو منطقتين: الناعمة البلدة القديمة، ومعظم أهلها من المسيحيين؛ وحارة الناعمة، وهي مستحدثةٌ وسكانها من المسلمين السنّة. تاريخياً –بحسب الصحافية نبيلة غصين[8] – مال أهالي حارة الناعمة إلى الانتماء العروبي الناصري وساندوا ثورة العام ١٩٥٨ ضد سياسات الرئيس كميل شمعون الذي كان أهالي بلدة الناعمة يوالونه.

وفي السنوات اللاحقة، صُنّفت تلال حارة الناعمة مناطقَ صناعية، فيما صُنِّف السهل الساحلي الزراعي منطقةً سياحية. بقيت إذاً مساحةٌ ضيقةٌ من الحارة متاحةً للسكن،

[8] مقال نبيلة غصين بعنوان «لماذا يقطع أهالي حارة الناعمة طريق الجنوب؟»، المدن، ك١ ٢٠١٩.

فتكدّست البيوت فوق بعضها, وشعر أهالي الحارة بأنهم مُستهدفون أو مُحاصرون بعمليات البناء لمنع تزايد أعدادهم.[9]

ومع بداية الحرب اللبنانية, شهدت مناطق ساحل الشوف تحوّلاتٍ ديموغرافيةً وتهجيراً مفاجئاً لسكانها. لكن مع انتهاء الحرب وبداية عمليات إعمار العاصمة, أدّى ارتفاع أسعار العقارات في بيروت إلى تدفّق موجاتٍ من السكان الأكثر هشاشةً للاستقرار في منطقة ساحل الشوف, مستفيدين من قربها من المدينة ومن المشاريع العقارية المتكاثرة في مطلع التسعينات[10] . انطلقت عملية العمران السريع هذه في ظلّ غياب السياسات الإنمائية العادلة وبمعزلٍ عن السياق المحلّي. وكانت مساهمة قطاع البناء والتطوير العقاري في التنمية المحلية لبلدات ساحل الشوف والإقليم محدودةً جداً, كما فرضت ضغوطاً إضافيةً على الموارد, ما غذّى التوترات الطائفية والسياسية.

أدّى هذا الوضع إلى انقساماتٍ في بلدية الناعمة/حارة الناعمة, التي تفكر حالياً في الانقسام إلى كيانَين منفصلَين يعكسان «الخصائص الجغرافية والاجتماعية والديموغرافية» وفقاً لأحد السكان.

«مع أنه تعرضنا للتهديد, نظمنا تحرّك ثاني بعدها بأسبوعين. نزل ٣٠٠ أو ٤٠٠ شخص. أول مرة كان العدد أكبر. كلنا منعرف إنه جهاد العرب عاطي سيارات للبلدية رشاوي لتسهيل الموضوع. خطابهم إن المشروع يجلب فرص عمل, وأن الموقع حالياً بدون مشروع عبارة عن مكان تحشيش ودعارة. مؤخراً, طلع جهاد العرب على البلدية وتعهد أنه يعمل كوتا عمال يكونوا من أهالي البلدة. وحالياً, الشباب اللي نزلوا معنا على المظاهرة, رجعوا للطائفة والأحزاب»

عادت إلى الواجهة إذاً, بعد الهدوء المؤقّت لانتفاضة ١٧ تشرين, محاولات تكميم الأفواه عبر الوعود الاجتماعية الزائفة, باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتبقية بيد الطبقة الحاكمة ومقرّبيها لكسب رضا وتغاضي المجتمع المحلّي عن تجاوزاتها وسطوها على الملك العام, في ظلّ أشدّ أزمةٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ يشهدها لبنان منذ سنوات.

وتأتي هذه الممارسات بمثابة تغطيةٍ واستكمالٍ للفرز السكاني وفق خطوطٍ طبقيةٍ وطائفيةٍ في الناعمة, كما يحصل في الدامور وعددٍ من البلدات الساحلية الأخرى بحجّة التنمية والجذب السياحي, وعبر اعتماد التخطيط المُدني والاستثناءات والمراسيم الوزارية كوسائل لنهب أموال الدولة والاستحواذ على الأملاك والمساحات العامة.

لكن التحركات الثلاثة التي شهدتها صور والناعمة وطرابلس لاسترداد الملك العام, عبّرت عن الامتداد الجغرافي للانتفاضة اللبنانية, ونجحت في كسر حاجز الخوف على

[9] للمزيد عن كيفية استخدام التصاميم التوجيهية والتصنيفات لغاياتٍ سياسية, تمكن مراجعة هذا المقال: «الإطار التشريعي للتنظيم المدني: منعرف التاجر شو بده, البنك شو بده, البلدية شو بدها, بس ولا مرة حدا سأل الناس شو بدها», المفكرة القانونية, العدد 52, كانون أول 2017.

[10] تمكن مراجعة مقال «أشغال عامة «بعنوان «هواجس الماضي في بناء المستقبل: هل التصاميم التوجيهية لبلدتي الدامور والدبّية تشجّع على العودة؟», المفكرة القانونية, العدد الخاص بالانتخابات 2018/05/14, وتقرير:
An Urban Suburb with the Capacities of a Village: The Social Stability Context in the Coastal Chouf Area Conflict Analysis report – Nov 2017.

الصعيد المحلّي، لا سيما لدى الفئة الشبابية، معيدةً الثقة للأهالي بإمكانية إحداث تغيير. إنما ذلك لم يأتِ من دون تحدّيات كبيرة على الصعيد المحلي.

التحديات من منظور محليّ

ففي صور على سبيل المثال، اعتُقل من سُمّوا «المعتدين» على الاستراحة، كما تعرّض الناشطون والناشطات في طرابلس لتهديداتٍ ومضايقاتٍ، أدّت إلى أن **«لقينا حالنا لوحدنا، عشان هيك تراجعنا»**، كما عبّرت إحدى المشاركات في التحرك الذي جرى شمالاً أمام منتجع الميرامار وهو مشروعاً سياحياً يتعدّى على 96 ألف متر مربع من الأملاك البحرية في منطقة القلمون في قضاء طرابلس ويملكه أحد أقرباء اللواء أشرف ريفي. الأمر الذي أدى بالسكان للاعتراض على المشروع لا سيما من جهة عدم السماح لأبناء المناطق الفقيرة بالدخول مجاناً أو بسعر رمزي إلى هذا المنتجع البحري الذي لا يمكن الدخول إليه سوى من قبل الأغنياء.[11] فتصرح إحدى المعتصمات في مقابلة معها: **«الناس هون بطرابلس عم تبرم ع لقمة العيش والمستشفى، عم تفتش على الأكل ويطعموا ولادن، الفقير ما بفكر بالرفاهية واللعب تلقائياً ما قادر يروح يسبح لأنه كله تعديات ع الأملاك البحرية ونسيوا إنه أولادهم إلهم الحق يلعبوا كمان بأماكن مفتوحة»** احتجاجاً على هذا المجمع قامت مجموعة من المتظاهرين خلال ثورة 17 تشرين بالتجمع أمام «الميرامار» بمظاهرة تحت عنوان «لاسترجاع الاملاك البحرية» حيث حاولوا دخول المنتجع إلا أنهم لم يستطيعوا فعل ذلك، كما انضم إليهم أعضاء من المجلس البلدي للاعتراض على عدم تسديد المنتجع للدفعات المستحقة للبلدية.[12] يشرح منظمو التحركات عن الأعداد القليلة التي شاركت في التحركات: **«الناس كانوا خايفين، وما كنا مجموعة منظمة»** لكن فيما بعد بدأت الناس تتفاعل معنا وتتابع تحركاتنا عبر وسائل التواصل الإجتماعي كما انضم أحد أعضاء المجلس البلدي اعتراضاً على عدم دفع منتجع الميرامار لرسوم البلدية إلا أن المعتصمين شعروا بنوع من الاتفاق بين البلدية والمنتجع. كما قاموا بتنظيم تحرك أوسع، كان عبارة عن رحلة بحرية في السفن للتوقف من جهة البحر أمام كل المنتجعات في الشمال المحيطة بطرابلس. إنما بحسب الناشطة التي أجريت معها المقابلة: **«الإعلام صوّب على الميرمار وعلى بعض السياسيين، بس نحنا كنا مصرين إنه الكل، مش استقصاد منتجع واحد/جهة واحدة. الفكرة إنه قادرين نوصل من شط المينا لأي شط تاني بالشختورة بألفين ليرة، ونسبح بأي شط أملاك عامة».**

وفي تفاصيل تجربتها:

«الفقير ما بفكر بالرفاهية واللعب تلقائياً. ما قادر يروح يسبح لأنه كله تعديات ع الأملاك البحرية. أنا كطبقة وسطى صرت أعطل همّ النزلة على البحر. بيقولولنا إنه منخسر السياحة إذا خلطنا الفقير والغني. هيدا بحسب حكي إدارة الميرامار. بالوقت يللي حد الميرامار كله زبالة وتلوث. أصلاً

[11] الصمد، ع. ا. (2013). التعدّي على الأملاك البحرية.. حاميها اللواء الريفي .
[12] الموسوي، ه. (2019). شهر على الانتفاضة: الأملاك العامة لنا.

ما منشوف سياح بالميرامار. إضافة أنه المحجبات ممنوعات يدخلوا, باستثناء عدد قليل. إجانا تهديدات كتير, بالأسماء. وهيدا رجّعنا لورا. واحدة محجبة استهدفوها وعملوا عليها تشبيح. لقينا حالنا لوحدنا, عشان هيك تراجعنا.»

تحرك طرابلس لم يكن الوحيد في إثارة البُعد الطبقي للنضال الشاطئي, ولم يكن الوحيد الذي تعرض أهاليه «الضعفاء» للتهديد والمضايقات والتشبيح. ولعل حادثة استراحة صور أفضل مثال على ذلك.

في ثورة 17 تشرين, يرسخ في ذهن متابعي حراك مدينة صور الجنوبية مشهد أساسي، وهو إحراق منتجع استراحة صور. تروي ناشطة شاركت بالتحرك:

«لما نزلنا على الشارع بـ 18\17 تشرين, كان أول تحرك في صور من زمان كتير. نزلنا على دوار العلم. قبل بليلة مشينا بالكورنيش البحري, قطعنا بكل زواريبها, منوصل على الجهة البحرية. أنا قلت إنه رايحين على استراحة رندا بري. وإذ الناس بتهجم على بوابة الاستراحة, وقعوا البوابة, فشة خلق, وغرافيتي. صبايا لفوا وقالوا نرجع إلى دوار العلم عشان ما يصير شغب. أنا بقيت. بلحظتها, حاولنا نهدي الناس. بعد عشر دقايق, إجت دورية وكبوا قنبلة صوتية. هون صار فيه وعي جماعي, حملوا البوابة, حرقوها. المرحلة الثانية لما صار الحرق. ما كنت موجودة, وأغلبية الناس ما كانت وكانوا صاروا بالحبوسة. ليه صارت هيدي الحادثة بأول الثورة؟ لأن دخولية الاستراحة كانت 22 ألف من 13 سنة. والطاووق بـ 8 آلاف. يعني فقط لطبقة محددة. مش للضيع والبلدات المحيطة. فقط أغنياء صور وشباب الـ يونيفيل. حتى بحرب 2006 طبقة عالية لجئت للاستراحة للمبيت فيها قبل السفر. يللي صار هو نقمة, غضب طبقي. ونقمة على البرية السياسية (مثل الحريرية السياسية). نقمة على طبقة غنية مرتبطة بالسياسة. مش فقط سياسي»

هذه «النقمة الطبقية» و «البريّة السياسية» التي ترويها الناشطة من الممكن فهمها أكثر عند التعمق في السياق التاريخي لشاطئ صور ونشأة مشروع الاستراحة.

خلال الحرب الأهلية ومطلع التسعينات, عانى ساحل صور الجنوبي من استخراجٍ غير شرعيٍ للرمال الذي ألحق ضرراً بالغاً به, وقضى على الكثبان الرملية التي كانت فيما مضى معلماً بارزاً, متسبباً بحُفرٍ عميقةٍ على طول الشاطئ أدّت إلى غرق بعض الأطفال. هذه الحوادث, معطوفة على عمليّة استخراج الرمال, أغضبت الأهالي كثيراً, وأثّرت في صورة رئيس مجلس النواب نبيه برّي الذي لم يكن فقط متورطاً في تأمين رخصة استخراج الرمال المشكوك في شرعيّتها بل كان أيضاً جزءاً من الشركة الفعليّة (الرمول) التي كانت ملكيّتها تعود إليه على نحوٍ غير مباشر. ودفعت سرقة الرمال بسكان صور إلى محاربة مستخرجي الرمال بطرقٍ عدّة: كالتعبئة, وتشكيل تحالفٍ مناهضٍ لاستخراج الرمال باسم «لجنة شواطئ صور» التي طالبت رئيس الجمهورية بوقف «مجزرة الرمال»[13] , والإجراءات القانونية عن طريق التقدّم بشكوى ضد الشركة, ونشر المقالات

[13] «شركة الرمول تطالب بلجنة خبراء وتهدّد مطلقي الافتراءات بالملاحقة القانونية», السفير, ١٣ تموز/ يوليو١٩٩١.

الصحافية. بالإضافة إلى ذلك، وفي اليوم الذي كان مقرراً فيه تنظيم ندوةٍ حظيت بتغطيةٍ واسعةٍ لشرح التبِعات السلبية لاستخراج الرمال، وبعد تعرّض الأعضاء المشاركين فيها للتهديد قبل وصولهم إلى صور، ومن ثم تعرّضهم للهجوم في أثناء الندوة وتهديد كل من يتعرّض لبرّي من جمهور الحاضرين، نشرت الصحف رسالة شكرٍ لبرّي موقّعةً باسم «المؤتمر الشعبي» المؤلّف من عددٍ كبيرٍ من الهيئات المحلّية، تقديراً لجهوده من أجل وقف استخراج الرمال.[14]

على أثر هذه الحادثة وفضيحة شفط الرمول، استفادت صور من عقدٍ من الاهتمام المتزايد بالبيئة من قبل الطبقة السياسية، تبييضاً لصورتها. وكان إحدى نتائجها إنشاء محمية صور الطبيعية على كامل الشاطئ الرملي الذي نعرفه ونرتاده اليوم. ويبرز الانتهاك الوحيد على ساحل المدينة، وهو استراحة صور التي تديرها رندة برّي.

فيما مضى، كان موقع الاستراحة مؤسسةً عامةً بمثابة نادٍ ومنتجعٍ عسكري. في العام 1995 تحوّل إلى منتجع سياحي خاص عبر مشروع «بناءٍ وتشغيلٍ ونقل ملكيّة»، أي جرت خصخصتها فعلياً لصالح رندة برّي.

«البناء -التشغيل- نقل الملكيّة (BOT)» هو شكلٌ من أشكال تمويل المشاريع، يتلقّى فيه كيانٌ خاصٌ امتيازاً إما من القطاع الخاص أو العام لتمويل وتصميم وبناء وتشغيل منشأةٍ ما. وفي العام 2004، صدر مرسوم لتعديل مدة استثمار استراحة صور السياحية لتصبح ثلاثين سنة اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار، وتتلقى وزارة السياحة نسبة عائدات ضئيلة جداً من مجموع مداخيل الاستثمار للاستراحة، والباقي إلى الإدارة، أي رندة بري.

بعد التحرك أمام استراحة صور في بداية الانتفاضة، قامت الجهة المالكة للاستراحة بالادعاء «على كل شخص محتمل شارك في عملية حرق الإستراحة وسرقة مقتنياتها»، وتم استدعاء مئات الأشخاص للتحقيق معهم. منهم من اعتقل لأيام عدة، ثم أفرج عنه بعد انتهاء التحقيق معه، ومنهم من تم توقيفه لمدة أطول. كما قامت الأجهزة الأمنية بحملة استدعاءات بالجملة. وشملت الاستدعاءات صور وبعض قراها، ففي بلدة الشعيتية (قضاء صور) مثلاً، تم استدعاء أكثر من 30 شخص من أبنائها. وذلك بالإضافة إلى تعرضهم للضرب وظروف التوقيف، مما دفع الكثير للتساؤل لماذا لم يتم استدعاء الشبان أنصار أو عناصر أحزاب السلطة وهم يعتدون بالضرب على الناشطين المتظاهرين في صور ومعهم السلاح الظاهر في الشوارع وإطلاق الرصاص الحي على بعض المتظاهرين؟

تحركات الناعمة وطرابلس وصور خلال الانتفاضة لاستعادة الأملاك العامة البحرية لم تشبه التحركان اللذان أُقيما في بيروت أمام الإيدن باي والزيتونة باي. في مقابلة مع إسماعيل، أحد منظمي مظاهرة الزيتونة باي، يروي:

«خلال العشر أيام الأولى بالثورة، كانت الأمور ماشية بعفوية. نحنا بالشارع مع الناس. ونحنا في قطاع الشباب بالحزب الشيوعي كنا من الناس يللي نزلوا. بالأول كنا عم نواكب. بس بعدين صرنا نفكر بالأهداف وكيفية تشكيل ضربة للنظام،

[14] ناتالي بكداش، أنشاء محمية شاطئ صور: الخلفية، الدوافع، والنتائج، المفكرة القانونية، 8-8-2018

ومن ضمنها الأملاك العامة البحرية. الزيتونة باي من الأمثلة الفاضحة للتعدي على الأملاك البحرية، خصوصاً مع بُعدها الطبقي. من خلال التركيز على الأملاك البحرية، كان بدنا –من خلال الأرقام والمعطيات– التصويت على مكامن هدر المال. نهار 5 تشرين الثاني هو نهار أحداث فيلم V for Vendetta. قررنا يكون التحرك عبارة عن عرض الفيلم في الزيتونة باي، وأخدنا معنا النص القانوني أنه هيدي أملاك عامة. لما وصلنا، صار جدال مع رجال الأمن الخاص، وإجوا شرطة مكافحة الشغب. بلش الضرب، وفجأة انتشر الخبر وصرنا 500 شخص. وصل العدد للألف. فسمحولنا ننزل، ونزلوا معنا المكافحة لحماية المطاعم. بس ما قدرنا نعرض الفيلم لأن التقنيات يللي كانت معنا ما كانت بتستوعب عرض لألف شخص. طلعنا من بعدها مظاهرة لرياض الصلح. قدرنا نوّجه الانتفاضة نحو إنه القوة للناس. فرض ثوابت إنه احتلال منطقة هي إلنا أصلاً. ونحنا كحزب هدفنا كمان سياسي: خلق وعي لكتلة شعبية عن ملفات مثل المصارف والأملاك العامة البحرية. التحركات على المصارف استمرت لأن كان فيه حاجة وأزمة. ما كملنا بالأملاك العامة لأن ما كان أولوية بظل الأزمة الاقتصادية. اعتبرنا أنه الناس بالها بمكان تاني»

بالنسبة لمنظمي تحركي الزيتونة باي والإيدن باي، عدم الاستمرار بتنظيم تحركات على شاطئ بيروت كان خياراً، بعد تحليل الأولويات –وبالتالي كانوا في موقع القوة للاختيار. على خلاف تحركات طرابلس والناعمة والصور التي شكلت الثورة لها فرصة للانتفاض على السلطة المحلية الطائفية التي لطالما أفقرتهم، كانت تحركات بيروت استكمالاً لمسار نضالي في هذا المجال وشبيهاً في أطره وأدواته للتحركات التي كانت تجري ما قبل الانتفاضة.

خاتمة وتوصيات

لطالما كان النضال من أجل استعادة الأملاك العامة البحرية موجوداً في لبنان، غالباً في شكل مسيرات احتجاجية لم تكتسب سوى القليل من القوة في تحدي السلطة الراعية لتلك التعدّيات. لكن على مدى العقد الماضي، مكّنت التقنيات الجديدة في التوثيق والنشر من إنشاء مساحات جديدة للتواصل لخلق تآزر قوي بين النشطاء. في غضون ذلك، أعطت منصات إعلامية جديدة نشطاء الواجهة البحرية في لبنان رؤية أكثر من أي وقت مضى. ولكن يبدو أن الفرق بين الحركات التي تفشل وتتلاشى وتلك التي تنجح في تحقيق أهدافها هو أساس قوي في الاستراتيجيات المتعددة التخصصات. وهذا يشمل الاعتماد على المصادر القانونية والمساحية، والبحث المفصل المستند إلى الوثائق، وتطوير روابط مجتمعية قوية، والقدرة على الانتظام المستدام. إن الإيمان بقوة التغيير الذي يحركه المواطن نحو العدالة الراسخة في المعرفة ألهم وأدى إلى ظهور الكثير من الحركات والمجموعات القائمة على القضايا.

ولكن على مستوى آخر، يُفترض أن الفاعلين في استعادة الأملاك البحرية يسعون للتغيير السياسي. ومع ذلك، في حين أنهم قد يتفقون بسهولة نسبية على قضايا ملموسة محددة، فهل يسعون إلى التقارب السياسي الأوسع، وإذا كان الجواب نعم، كيف؟

ربما من خلال تبني مفهوم «الحق في المدينة»، يتطلب النضال من أجل استرداد الأملاك العامة البحرية إلى معالجة حالة اللامساواة المكانية والاستبعاد الاجتماعي في لبنان، لأنه يؤثر على السكان الذين يتم تدمير سبل عيشهم بسبب المضاربة العقارية على طول الواجهة البحرية. سيمكّن هذا إلى حد كبير في معالجة التحديات التي تواجهها المجموعات الناشطة على المستوى المحليّ مع الأحزاب السياسية الطائفية، بمجرد تسليحها بمقاربة سياسية واضحة تتعلق بالقضايا الطبقية والاقتصادية.

وأخيراً، أهمية التنظيم بطرق غير تقليدية هي مفتاح الدعم المتبادل والتضامن، في كسر التحديات الجغرافية الطائفية، وربما تأتي أيضاً قوة المعرفة والبيانات في هذه العملية.

وبناءً على ذلك، أدناه مجموعة من التوصيات المستمدة من كامل التقرير:

التشبيك والتضامن على صعيد ائتلاف وطني

التحديات التي واجهت الناشطات والناشطين في الناعمة وصور وطرابلس كان من الممكن تجاوزها لو كانت الشبكات ما بين المناطق والمجموعات المنتفضة أكثر متانة، ولو كان «ائتلاف الشاطئ اللبناني» أكثر حضوراً ليكون فعلاً إطاراً مرجعياً للنضالات المحلية، بحيث

يقوّيها ويحصّنها ويمدّها بالدعم لتخطي الحسابات السياسية على الصعيد المحلّي.

مانفستو سياسي: الاقتصاد الريعي والإقصاء الطبقي

لعلّ من أبرز ما حققته انتفاضة تشرين، رفض نمط الاقتصاد الريعي المديني المتمركز في بيروت، الذي ساهم على نحوٍ واسعٍ في إقصاء المناطق الأخرى وتهميش إمكاناتها. ويتجسّد ذلك التهميش في سائر المناطق الساحلية من خلال خطط تنظيم الأراضي التي لا زالت إلى حدٍّ كبيرٍ أداةً بيد الأقوياء لإنشاء مشاريع سياحيةٍ تخدم الاقتصاد الريعي. ومن هنا، علينا رفض نموذج الاقتصاد الريعي وجعل الوظيفة الاجتماعية للملكيّة أحد المبادئ الرئيسة للاقتصاد الوطني، بحيث نضمن تمتع الجميع بحياةٍ كريمةٍ تتوافق ومبادئ العدالة الاجتماعية. في هذا السياق، على الخطاب السياسي لمناهضة خصخصة الشاطئ أن يشمل الجانب الطبقي لإقصاء شرائح مجتمعية من الملك العام، وأن يصبح موضوع الإقصاء الطبقي في واجهة الخطاب العام حول خصخصة الشاطئ في لبنان.

الوصول إلى المعلومات قبل فوات الأوان

في غالبية الأحيان، يتم السماح بإقامة منتجعات شاطئية خاصة عبر مراسيم أو قرارات أو تصاميم توجيهية من قبل الدولة ومؤسساتها. هذه، يجب أن نعرف عنها قبل أن تصبح واقعاً، ومن هنا، الرصد والطعن القانوني يصبحان رأس الحربة في مواجهة لتلك المشاريع.

ليطغى البُعد الوطني على السياسة المحلية الضيقة

لكي نتصدى لزواريب السياسية الطائفية الضيقة على الصعيد المحلي في المناطق، علينا رفض المخططات الشاطئية المحلية التي لا تتناسب مع «الخطة الشاملة لترتيب الأراضي اللبنانية» باعتبارها تتضمن سياسةٍ تنمويةٍ متكاملة تحدد الاستخدام الملائم للأرض والموارد البيئية والمصادر الطبيعية على أساس قيمتها الاجتماعية.

استراتيجيات وأدوات المواجهة

أهمية الانخراط في عملية مبدعة لإنتاج المعرفة حول الشاطئ اللبناني وفي النضالات لأجل قضايا محددة، حيث يساهم جمع البيانات ومشاركة المجتمع ورسم الخرائط والبحث الأكاديمي والنشاط القاعدي بشكل متساوٍ وجدلي. فإن هذه العملية هي التي تمكّن البحث والنضال والانتظام المجتمعي من التشابك وتقوية بعضها البعض، من أجل التأثير الفاعل.